مجلة المحاماة الإليكترونية

الإصدار الرابع .. يناير ٢٠٢٣

22 يناير

يوم عظيم في تاريخ المحاماة

للاطلاع على العدد السابق

مجلة المحاماة الإليكترونية
الإصدار الرابع .. يناير ٢٠٢٣

محتويات العدد

٢٢ يناير يوم عظيم فى تاريخ المحاماة (ملف العدد) ٢

تشريعية النواب تشيد بإخلاء سبيل محامي مطروح ١٨

منيرة ثابت عميدة النساء الرائدات ١٠

نقباء المحامين عبر التاريخ ١٩

مقالات المحامين ١١

مهام المركز الإعلامي ٢٠

لجنة معاشات المحامين تفحص ٧٣٠ ملفًا ١٦

منصات المركز الإعلامي ٢١

أعمال حفر مشروع المركز الطبي بأكتوبر ١٧

خدمات الموقع الإليكتروني ٢٣

٢٢ يناير
يوم عظيم في تاريخ المحاماة

قلعة الحريات تستعيد قوتها ..

ورسالة مطروح

المحاماة تاجها الكرامة وثوبها العزة وزينتها الحرية

دورًا قياديًا بارعًا..

لعبه النقيب العام ودعمه جموع المحامين

انتفضت نقابة المحامين، دفاعًا عن أبنائها في مطروح، مؤكدة أن المحاماة تاجها الكرامة وثوبها العزة وزينتها الحرية، وشكلت المحامين برئاسة نقيبها العام الأستاذ عبدالحليم علام، ومجلس النقابة ونقباء ومجالس الفرعيات، وأعضاء الجمعية العمومية بربوع الجمهورية، ملحمة نقابية في الدفاع استمرت على مدار نحو خمسة أيام، رسالتها (الاتحاد قوة)، وشعارها (كرامة المحامي خط أحمر).

إن يوم الثاني والعشرين من يناير ٢٠٢٣ له يوم عظيم في تاريخ المحاماة، مثل اصطفافًا غير مسبوق؛ لعب فيه النقيب العام دورًا قياديًا بارعًا، وأعلن فيه المحامون عن تأييدهم ودعمهم، وتنزهت فيه النفوس عن الأنا، وصارت لحمة هدفها الكرامة والعزة.

٤٤٤
جنح مطروح .. قضية الكرامة

تعود وقائع القضية رقم ٤٤٤ جنح مطروح لسنة ٢٠٢٣، والمشهورة إعلاميا بقضية «محامين مطروح»، إلى ٥ يناير الحالي، فوفقًا لما أشيع بين الأوساط وعلى الساحات الإعلامية، أن مشادة وقعت بين ثلاثة موظفين بمحكمة مطروح وعدد من السادة المحامين، عقب انتهاء جلسة محكمة جنايات مطروح التي طالب فيها بعض الأساتذة المحامين من موظفى المحكمة السرعة في نسخ أحكام الجلسة المنتهية، لأن لديهم موكلين في بعض الدعاوى المنظورة أمامها، فتطور الحديث لوقوع مشادة أدت إلى تحرير موظفي المحكمة بلاغًا بالواقعة، ادعوا فيه تعدي ٦ من الأساتذة المحامين عليهم، فكان الحكم الصادم على الأساتذة المحامين الستة بالحبس لمدة عامين والمراقبة المشددة لعامين آخرين في جلسة ١٨ يناير الماضي، وهو ما أدى لاستشاطة المحامين في نقابة مطروح الفرعية، وتضامن نقابات المحامين الفرعية بمحافظات مصر، إضافة إلى التحرك السريع ببيان عاجل من النقابة العامة، التي قررت فيه تعليق العمل لمحاميها في محاكم مصر أمام النيابة العامة، ومحاكم الجنايات في جميع محاكم الجمهورية من صباح الخميس ١٩ يناير الماضى وإلى أجل غير مسمى لحين حل الأزمة.

قرارات حاسمة من نقيب المحامين ومجلس النقابة العامة بشأن الأزمة

حرصت النقابة العامة للمحامين منذ اللحظات الأولى من إبلاغها بالواقعة على التواصل مع كافة الجهات المعنية أطراف الأزمة للتعامل معها بحكمة وموضوعية، وفق تحقيق شامل للواقعة بما يقتضيه من جمع الأدلة القولية والفنية وأخصها تفريغ كافة الكاميرات. وعلى الرغم مما لاح في الأفق من إصرار غير مفهوم، وعنت واضح على حبس الزملاء احتياطيًا رغم انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، ومن تعجل غير مبرر في إحالتهم للمحاكمة بغير استيفاء مجريات التحقيق على الوجه الذي يستحق بلوغًا للحقيقة، والعدالة المنشودة، بغير شطط أو لدد. نقول على الرغم من ذلك فقد مارست النقابة العامة والنقابات الفرعية ولا تزال أقصى درجات ضبط النفس، حرصًا منها على مصلحة الزملاء طرف الأزمة وأسرهم وعلى مصلحة الوطن والبلاد في ظروف عصيبة لا تحتمل الفتن. غير أنه وفي إطار أمانة واجبات النقابة العامة تجاه أعضائها، وفي ظل عدم انفراج الأزمة حتى تاريخه، فقد قرر مجلس النقابة العامة ما يلي:

أولاً : تعليق العمل والحضور أمام محاكم الجنايات وتحقيقات النيابة العامة في كافة أنحاء الجمهورية كخطوة أولى، اعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق ١٩ يناير لأجل غير مسمى، مع التزام كافة النقابات الفرعية بتنفيذ هذا القرار.

ثانياً: الدعوة إلى اجتماع طارئ و مشترك لمجلس النقابة العامة مع النقباء الفرعيين يوم الجمعة الموافق ٢٠ يناير لمناقشة ما يلي:

١ - اتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات من مسارات قانونية بشأن جلسة نظر الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر بحق الزملاء والمحدد لنظره جلسة الأحد ٢٢ يناير.

٢ - النظر في ما يتعين اتخاذه من إجراءات واجبة حيال عدم التعامل مع هذه الأزمة بالحياد اللازم في إجراءات التحقيق والمحاكمة، ومصادرة كافة حقوق الدفاع وطلباته فيها تحقيقًا و محاكمة، وبما يحفظ كرامة جموع المحامين.

٣ - النظر في دعوة الجمعية العمومية للمحامين لانعقاد طارئ.

عاشت وحدة المحامين

تعليق العمل أمام محاكم الجنايات وتحقيقات النيابة كخطوة أولى

الدعوة إلى اجتماع طارئ ومشترك لمجلس النقابة العامة مع النقباء الفرعيين

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

ثانياً : الدعوة إلى اجتماع طارئ و مشترك لمجلس النقابة العامة مع النقباء الفرعيين يوم الجمعة الموافق 20 يناير لمناقشة ما يلي:

1 - اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات من مسارات قانونية بشأن جلسة نظر الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر بحق الزملاء والمحدد لنظره جلسة الأحد 22 يناير.

2 - النظر في ما يتعين اتخاذه من إجراءات واجبة حيال عدم التعامل مع هذه الأزمة بالحياد اللازم في إجراءات التحقيق والمحاكمة، ومصادرة كافة حقوق الدفاع وطلباته فيها تحقيقًا ومحاكمة، وبما يحفظ كرامة جموع المحامين.

3 - النظر في دعوة الجمعية العمومية للمحامين لانعقاد طارئ.

عاشت وحدة المحامين

نقيب المحامين
عبدالحليم علام
رئيس اتحاد المحامين العرب

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة | الرقم البريدي: ١١٦٦٩ | فاكس: ٥٧٤٠٢٥٣٦

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

بيـــان النقابة العامة بشأن أزمة محامي مطروح

حرصت النقابة العامة للمحامين منذ اللحظات الأولى من إبلاغها بالواقعة على التواصل مع كافة الجهات المعنية أطراف الأزمة للتعامل معها بحكمة وموضوعية، وفق تحقيق شامل للواقعة بما يقتضيه من جمع الأدلة القولية والفنية وأخصها تفريغ كافة الكاميرات.

وعلى الرغم مما لاح في الأفق من إصرار غير مفهوم، وعنت واضح على حبس الزملاء احتياطيا رغم انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، ومن تعجل غير مبرر في إحالتهم للمحاكمة بغير استيفاء مجريات التحقيق على الوجه الذي يستحق بلوغا للحقيقة، والعدالة المنشودة، بغير شطط أو لدد.

نقول على الرغم من ذلك فقد مارست النقابة العامة والنقابات الفرعية ولا تزال أقصى درجات ضبط النفس، حرصا منها على مصلحة الزملاء طرف الأزمة وأسرهم وعلى مصلحة الوطن والبلاد في ظروف عصيبة لا تحتمل الفتن.

غير أنه وفي إطار أمانة واجبات النقابة العامة تجاه أعضائها، وفي ظل عدم انفراج الأزمة حتى تاريخه، فقد قرر مجلس النقابة العامة ما يلي:

أولاً : تعليق العمل والحضور أمام محاكم الجنايات وتحقيقات النيابة العامة في كافة أنحاء الجمهورية كخطوة أولى، اعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق 19 يناير لأجل غير مسمى، مع التزام كافة النقابات الفرعية بتنفيذ ومتابعة هذا القرار.

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة | الرقم البريدي: ١١٦٦٩ | فاكس: ٥٧٤٠٢٥٣٦

نتائج الاجتماع الطارئ والمشترك بين مجلس النقابة العامة والسادة نقباء الفرعيات

انعقد الاجتماع المشترك بين مجلس نقابة المحامين العامة، والسادة نقباء النقابات الفرعية، وذلك بناء على الدعوة الموجهة من السيد الأستاذ نقيب المحامين، ورئيس اتحاد المحامين العرب، يوم الجمعة الموافق ٢٠ يناير ٢٠٢٣، لبحث تداعيات أزمة المحامين بمرسى مطروح، والمحدد لها جلسة ٢٢ يناير ٢٠٢٣.

٧ قرارات محورية.. ورسالة واضحة

هذا وقد شارك جميع الحضور بالإدلاء بآرائهم، وهم محملين بأمانة زملائهم أعضاء الجمعيات العمومية لنقابة المحامين، وانتهوا إلى الآتي:

أولًا: أن أزمة محامي مطروح لا تمثل أزمة للمحامين بشخوصهم، وإنما هي أزمة متعلقة بمهنة المحاماة والمحامين، وهي تكرار لواقع مرير، ولن ينتهي إلا بوضع الضوابط والقواعد المنصوص عليها بأحكام الدستور وقانون المحاماة، وتفعيل تلك النصوص الثابتة، والتي تمنح المحامي حصانه أثناء وبسبب تأدية رسالته السامية، وواجبه المهني، باعتباره شريكًا فعليًا للسلطة القضائية في تحقيق العدالة.

ثانيًا: أن نقابة المحامين ممثلة في مجالسها المنتخبة، وجمعياتها العمومية، تتمسك بحقوقها وبكل قوة، وأنها شريك وفاعل في تحقيق العدالة، ولن تقبل الافتئات أوالتغول على حقوقها المشروعة.

ثالثاً: يؤكد المجتمعون على أنهم في حالة انعقاد دائم.

رابعاً: أن نقابة المحامين في تعاملها مع هذا الحدث، وما سبق من أحداث تتعامل بشفافية، واحترام للجميع، وتؤكد على أنها تقف خلف أعضائها في إطار من الشرعية وسيادة القانون وأنها لن تقبل الإساءة لأعضائها من أي جهةٍ كانت.

خامسًا: اتفق المجتمعون على ضرورة التمسك، واستمرار العمل بالقرار الصادر من النقابة العامة للمحامين بتعليق العمل أمام محاكم الجنايات والنيابات المختلفة لحين صدور قرار آخر.

سادسًا: فوض المجتمعون السيد الأستاذ نقيب المحامين في تشكيل هيئة دفاع لحضور جلسة ٢٢ يناير ٢٠٢٣، لتولي مهام الدفاع لأن القضية لا تمس من قُدِم للمحاكمة وحده، وإنما تمس كيان النقابة بأسره.

سابعًا: أكد الحاضرون على مشاركة النقباء الفرعيين، ومجلس النقابة العامة في حضور جلسة المحاكمة بمرسى مطروح.

ثامنًا: اتفق المجتمعون على ضرورة مخاطبة القيادة السياسية لتفعيل نصوص الدستور والقانون بشأن رسالة المحاماة.

عاشت وحدة المحامين

قرار بتشكيل هيئة الدفاع عن محامي مطروح..

> أكد الحاضرون على مشاركة النقباء الفرعيين، ومجلس النقابة العامة في حضور جلسة المحاكمة بمرسى مطروح، واتفقوا على ضرورة مخاطبة القيادة السياسية لتفعيل نصوص الدستور والقانون بشأن رسالة المحاماة.
>
> الاجتماع المشترك بين مجلس النقابة العامة ونقباء الفرعيات
> الجمعة – ٢٠ يناير ٢٠٢٣

الهيئة قوامها ١٢ محاميًا يترأسها النقيب العام

بمشاركة مجلس نقابة مطروح.. ومن يرغب في الانضمام

أصدر نقيب المحامين الأستاذ عبدالحليم علام، قرارًا بناءً على التفويض الصادر من الاجتماع المشترك بين مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية، بتشكيل لجنة للدفاع عن السادة محامي مطروح، في جلسة الجنح المستأنفة والمحدد لها يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/١/٢٢، وكانت بنود القرار كالأتي:

أولاً :.تشكيل لجنة الدفاع من السادة الأساتذة الآتى أسماؤهم:

١. السيد الأستاذ / مجدى سخي وكيل النقابة العامة
٢.السيد الأستاذ/ يحيى التوني وكيل النقابة العامة
٣- السيد الأستاذ / نبيل عبد السلام عضو المجلس
٤. السيد الأستاذ / محمد كركاب عضو المجلس
٥. السيدة الأستاذة / فاطمة الزهراء عضو المجلس
٦. السيد الأستاذ / حسن أمين نقيب جنوب القاهرة
٧. السيد الأستاذ / الدوشي شاكر نقيب الأقصر
٨. السيد الأستاذ/ مجدى حافظ نقيب القليوبية
٩. السيد الأستاذ / محمد خليل نقيب طنطا
١٠. السيد الأستاذ / عادل العبد نقيب مرسى مطروح
١١. السيد الأستاذ / أحمد جمعة المحامى بالنقض
١٢. السيد الأستاذ / ماهر نعيم المحامى بالنقض

ثانيًا :.مجلس نقابة مطروح، ولكل من يرغب من السادة الزملاء في الإنضمام إليهم. وذلك برئاسة النقيب العام .

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين
مكتب النقيب

قرار

بناءً على التفويض الصادر من الاجتماع المشترك بين مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية، فقد تقرر تشكيل لجنة للدفاع عن السادة محامى مطروح في جلسة الجنح المستأنفة والمحدد لها يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/١/٢٢

أولاً :- تشكيل لجنة الدفاع من السادة الأساتذة الآتى أسماؤهم :-

١. السيد الأستاذ / مجدى سخى	وكيل النقابة العامة
٢. السيد الأستاذ / يحيى التونى	وكيل النقابة العامة
٣. السيد الأستاذ / نبيل عبد السلام	عضو المجلس
٤. السيد الأستاذ / محمد كركاب	عضو المجلس
٥. السيدة الأستاذة / فاطمة الزهراء	عضو المجلس
٦. السيد الأستاذ / حسن أمين	نقيب جنوب القاهرة
٧. السيد الأستاذ / الدوشى شاكر	نقيب الأقصر
٨. السيد الأستاذ / مجدى حافظ	نقيب القليوبية
٩. السيد الأستاذ / محمد خليل	نقيب طنطا
١٠. السيد الأستاذ / عادل العبد	نقيب مرسى مطروح
١١. السيد الأستاذ / أحمد جمعة	المحامى بالنقض
١٢. السيد الأستاذ / ماهر نعيم	المحامى بالنقض

ثانيًا :- مجلس نقابة مطروح، ولكل من يرغب من السادة الزملاء في الإنضمام إليهم .

وذلك برئاسة السيد الأستاذ / عبد الحليم علام النقيب العام

تحريرا فى ٢٠٢٣/١/٢١

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب
عبد الحليم علام

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة . الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨

يوم الأحد ٢٢ يناير

ملحمة نقابية فى الدفاع عن كرامة المهنة

شهدت محافظة مطروح في صباح يوم الثاني والعشرين من يناير الجاري، ملحمة نقابية تاريخية في الدفاع عن كرامة مهنة المحاماة ،أبطالها المحامون أعضاء الجمعية العمومية ولجنة دفاع على رأسها نقيب المحامين ،الذين توجهوا إلى محافظة مطروح من كافة ربوع الجمهورية للدفاع عن زملائهم في القضية المعروفة إعلاميًا بـ(محامي مطروح)؛ للحضور والدفاع في جلسة الجنح المستأنفة وتصحيح مسار القضية التي تناولها الإعلام محليًا وعربيًا.

وفي صباح الأحد اتضحت الرسالة التي كتبها المحامون وسط نقيبهم بالحضور الذي هز جنبات مجمع محاكم مرسى مطروح، ومثلت مظاهر الحضور وحدة المحامين في الدفاع عن زملائهم بمطروح، وفي أثناء نظر القضية تناوبت هيئة الدفاع في الترافع عن الزملاء المحامين، واستمرت هيئة الدفاع في مرافعاتها لنحو ٦ ساعات متواصلة.

نقيب المحامين يصل مجمع محاكم مرسى مطروح لترأس لجنة الدفاع في قضية المحامين

حرص الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، على أن يكون من أول الحضور بمجمع محاكم مرسى مطروح، لترأس لجنة الدفاع عن السادة محامي مطروح، وسط السادة المحامين الذين أتوا من كل حدب وصوب لنصرة زملائهم. وحضرت لجنة الدفاع المشكلة من قبل نقيب المحامين، كما تواجد السادة أعضاء مجلس النقابة العامة، والسادة نقباء النقابات الفرعية ومجالسهم، إلى جانب لفيف من السادة المحامين من جميع النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية. وقد شهدت أروقة المحكمة حضور حاشد من جانب السادة المحامين لمساندة زملائهم محامي مطروح.

إخلاء سبيل الزملاء المحامين وحجز الدعوى للحكم ٥ فبراير

وقضت محكمة جنح مسأنف مطروح، برئاسة المستشار أحمد الميدان، في جلستهابإخلاء سبيل الأساتذة المحامين الستة وتأجيل النطق بالحكم إلى جلسة ٥ فبراير القادم. وبدأت جلسة الاستئناف في قضية المحامين الستة وسط حضور كثيف من المحامين بنقابات مصر كلها، ووسط تغطية أمنية عالية داخل وخارج قاعه محكمة مطروح، واحتشاد المئات من السادة محامى نقابات المحامين الفرعية حول وداخل أروقة المحكمة في مطروح.

٦ ساعات مرافعة في سبيل المحاماة

في الوقت التي تمكنت فيه لجنة الدفاع وعدد من السادة المحامون إلى قاعة الجلسة، ظلت الجموع الغفيرة خارج القاعة بل والمحكمة التي امتلئت بأصحاب الرداء الأسود؛ في مشهد مهيب يعبر عن وحدة المحامين.

وأثناء نظر القضية تناوبت هيئة الدفاع في الترافع عن الزملاء المحامين، واستمرت هيئة الدفاع في مرافعاتها لنحو ٦ ساعات متواصلة.

إن المحامين قلب المجتمع النابض وصوته الناطق وستظل نقابة المحامين اقوى قلاع الحرية لأنها تقوم على اكتساب المحامين ولا تعمل الا وفق مشيئتهم وارادتهم.

الأستاذ أحمد الخواجة

النقيب العام يرافق المحامين المخلى سبيلهم إلى مقر النقابة الفرعية

وعقب صدر قرار إخلاء سبيل السادة المحامين، أبى الأستاذ عبد الحليم علام، النقيب العام، أن يغادر مطروح إلا بعد إخلاء سبيل المحامين من قسم شرطة مطروح، ويرافقهم إلى مقر النقابة الفرعية.

نقيب المحامين يصدر قرارًا باستئناف العمل والحضور أمام المحاكم

بعدها أصدر النقيب العام قرارًا باستئناف العمل والحضور أمام محاكم الجنايات والتحقيقات أمام النيابة العامة في كافة أنحاء الجمهورية، وشهدت شوارع محافظة مطروح فرحة عارمة واحتفالات واسعة بخروج السادة المحامين ،لتظل هذه القضية «محامي مطروح»..ملحمة نقابية في الدفاع عن كرامة المهنة.

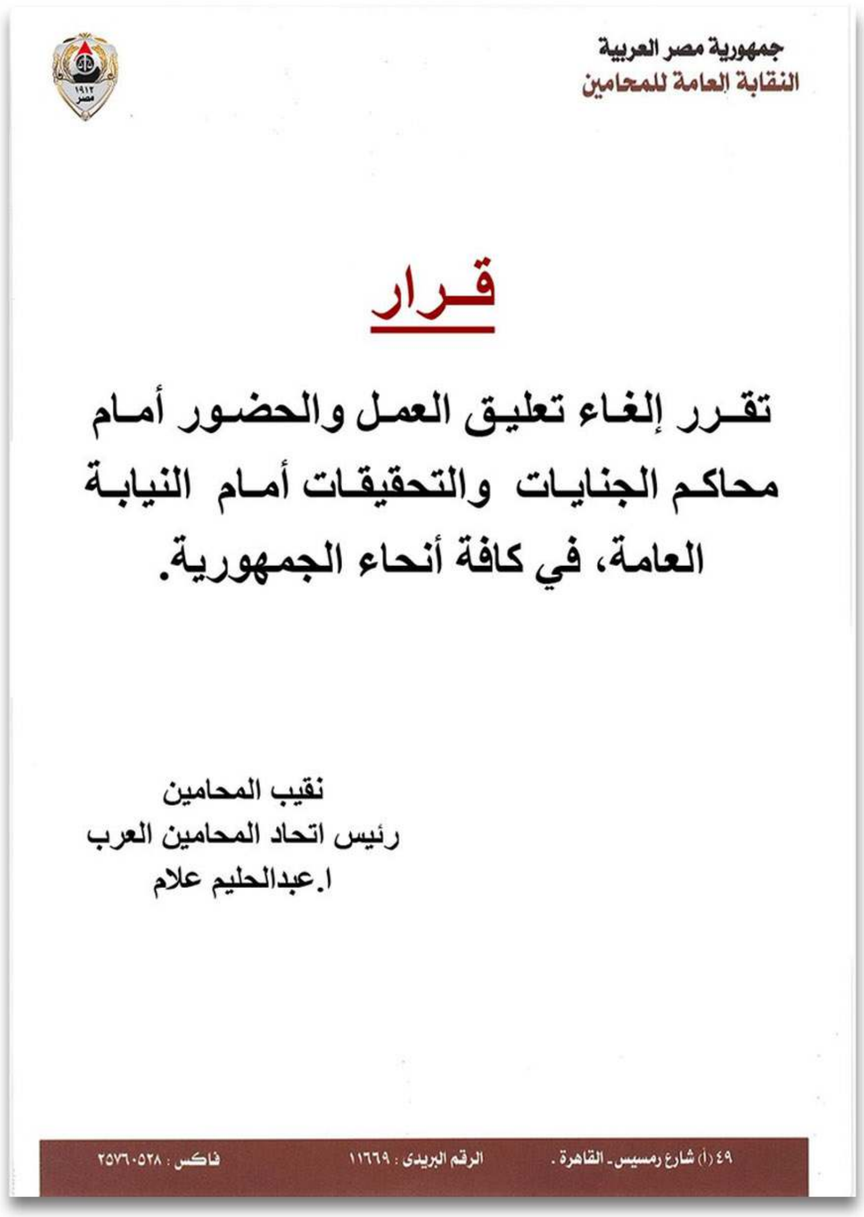

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

قـرار

تقـرر إلغـاء تعليـق العمـل والحضـور أمـام محاكـم الجنايـات والتحقيقـات أمـام النيابـة العامة، في كافة أنحاء الجمهورية.

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب
ا.عبدالحليم علام

٤٩ (أ) شارع رمسيس - القاهرة - الرقم البريدى : ١١٦٦٩ فاكس : ٢٥٧٦٠٥٢٨

مهمة المركز الإعلامي لنقابة المحامين خلال أحداث القضية

لعب المركز الإعلامي لنقابة المحامين دورًا فاعلًا في هذه القضية المهمة، التي مثلت روح التعاون والإصرار والوحدة بين جموع السادة المحامين. وكان أعضاء المركز موجودين وسط السادة المحامين، من انطلاق دورهم في نقل الأحداث والصورة الحية للسادة المحامين لحظة بلحظة، ولنقل هذا الحدث المهم إلى جميع الصحف والمواقع والقنوات الإخبارية في مصر، إلى جانب إمداد القطاع الإعلامي المصري لكافة البيانات النقابية التي صدرت منذ اللحظات الأولى للأزمة. كما قام المركز بإطلاق حملة دعم معنوية لجموع السادة المحامين، لشحذ همتهم تجاه هذه القضية، والتي كان منها تغيير شعار الموقع الإلكتروني لنقابة المحامين بشعار (كرامة المحامي خط أحمر)، وكذلك تغيير صور صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بصور أخرى داعمة للقضية موضوع عليها هذا الشعار. إلى جانب وضع العيد من البنارات الخاصة بأحداث القضية في مراحلها المختلفة على الموقع الإلكترونية، والتي آخرها حتى الآن موعد النطق بالحكم في القضية. ولا يزال المركز الإعلامي لنقابة المحامين مهمومًا بآداء مهمته تجاه السادة المحامين في هذه القضية المهمة التي أثبتت أن قوة المحامين لن تتأتى دون وحدتهم، في ظل قيادة رشيدة تتولى أمور النقابة.

إن المحاماة كالصخرة الشماء التي تطاول عنان السماء؛ والتي سترتد عنها ولا ترقى إليها أطماع الطامعين، أو مغامرات المغامرين، وستظل صامدة في كل عهد وحين؛ مرفوعة الرأس وضاءة الجبين، وقناتها لأي لأي لأي غامز لا ولن تلين.

نقيب المحامين الراحل مكرم عبيد

المركز الإعلامي

#كرامة_المحامي_خط_احمر

بين المحاماة والصحافة..

منيرة ثابت عميدة النساء الرائدات

تعد منيرة ثابت أول فتاة مصرية تحصل على ليسانس حقوق، وتقيد أمام المحاكم المختلطة كأول محامية عربية، كما إنها أول من نادي بحق المرأة في العمل السياسي ، عام ١٩٢٠، ومن خلال جريدتها "الأمل"، التي صدرت باللغة العربية أولا، وصدرت أسبوعيا، ثم أصدرت منها طبعة يومية فرنسية "Espoir".

- **حياتها المُبكرة :** ولدت منيرة ثابت عام ١٩٠٦، والتحقت بمدرسة ايطالية بالقاهرة وتعلمت فيها مبادئ اللغة الانجليزية والايطالية، ثم التحقت بمدرسة ابتدائية حكومية، وحصلت عام ١٩٢٤، علي الشهادة الثانوية، والتحقت بمدرسة الحقوق الفرنسية، في القاهرة، والتي تمنح شهاداتها من باريس وحصلت منيرة علي الليسانس، فكانت أول فتاة مصرية حصلت علي هذه الشهادة، وقيدت أمام المحاكم المختلطة كأول محامية عربية. كما ذكرت في مذكراتها، كان لأبيها وصديقه سعد زغلول دورًا كبيرًا في بناء شخصيتها.
- **عملها:** أثناء دراستها كانت تكتب المقالات في جريدتي "الصباح" و"أبو الهول " تنتقد فيهما الحكومة وتندد بالاستعمار؛ مما أثار سخط الحكومة، فاستدعى وزير المعارف مدير المدرسة الفرنسية التي كانت تدرس بها ليطلب منه منع منيرة من الكتابة في السياسة، فما كان من مدير المدرسة إلا أن رفض طلبه معللًا ذلك بأن مدرسته تمنح طلابها الحق في الكتابة في الصحف ومعارضة الحكومة مهما كانت العواقب.

كانت ثائرة ضد الاستعمار ومؤمنة بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية.

في ال١٧ من عمرها أمر المندوب السامي البريطاني بالتحقيق معها بتهمة التنديد بالتدخل الأجنبي في شئون البلاد بالاستعمار ومهاجمتها للمندوب السامي البريطاني؛ فكانت أول فتاة مصرية تتم محاكمتها وهي دون السن القانونية، حقق معها النائب العام بنفسه في محاكمة حضرها مندوبو الصحف ووكالات الأنباء العالمية والتي قالت فيها عبارتها الشهيرة: "إنها تهمة لا أنفيها وشرف لا أدعيه". قبل افتتاح البرلمان المصري في ١٥ مارس ١٩٢٤ احتجت على عدم نص قانون ١٩٢٣ على مشاركة المرأة في الانتخابات، وبالفعل أجيب طلبها، وأدلت النساء بأصواتهن. بدأت تعمل بالصحافة منذ عام ١٩٢٦؛ إذ قدأصدرت جريدتين، إحداهما تصدر بالفرنسية "الأمل" وهي جريدة يومية، والأخرى بنفس الاسم لكنها تحرر بالعربية وتصدر أسبوعيًا. وكلاهما تحمل نفس الأفكار؛ إذ تندد بالاستعمار، وتنادي بحرية الوطن وحقوق المرأة، وتبنت الجريدة المُعلمات في العمل والاحتفاظ بوظيفتها بعد الزواج، وبالفعل نجحت الجريدة في ذلك وأقرت وزارة المعارف هذا الحق.

وخلال دراستها للقانون في فرنسا، مثلت مصر في مؤتمر بكولونيا بألمانيا عام ١٩٢٨ ؛ لكونها أفضل صحفية في مصر حينئذٍ.

- **مؤلفاتها:** "قضية فلسطين: رأي المرأة المصرية في الكتاب الأبيض الإنجليزي": استلهمت فكرته من حضورها مؤتمرات في أوروبا؛ إذ تم تحذيرها من حمل أي أجندة ثورية أو المطالبة بالحقوق السياسية. كتبته كرد على الكتاب الأبيض البريطاني، وللتنديد بالاستعمار الغربي بشكل مباشر (نشرته رابطة التضامن الأدبي ١٩٣٩).
- **رحيلها:** وبصدور قانون ١٩٦٠، الذي انتقلت بمقتضاه ملكية الصحف الي الاتحاد الاشتراكي، توقفت جريدة "الأمل" رسميا عن الصدور، ومعها توقفت مسيرة منيرة ثابت، التي فقدت بصرها، وسافرت للعلاج علي نفقة الدولة، وعاد اليها بصرها عام ١٩٦٤، وتوفيت بعد حياة حافلة في سبتمبر عام ١٩٦٧.

أزمة مطروح ورب ضارة نافعة

بقلم/ الأستاذ: أشرف الزهوي

أثارت أحداث حبس محامين مطروح، الجراح التي لم تندمل في شأن وقائع سابقة نالت من أمن وسلامة المحامين، أثناء أداء رسالتهم أمام المحاكم المصرية.

القضية لم ولن تنتهي ببراءة المحامين في مطروح أو بالحصول على حكم بالايقاف، أو التصالح.

إن تكرار مثل هذه الأحداث ينبئ عن خلل وسلبيات كثيرة في العلاقة بين المحامين والمتعاملين معهم طوال فترة عملهم، ومن خلال هذا المقال نستعرض أهم الأسباب التي تؤدي إلى التشاحن، وتقود إلى التشاجر، بل وتخرج البعض عن شعوره إلى حد الاعتداء أو التطاول باليد سواء من جانب الموظفين أو من جانب المحامين على حد سواء، يمكن أن نلخص الأسباب في النقاط التالية :

أولاً : يرتبط عمل المحامي بمواعيد قانونية لايجب تجاوزها، وقد يجد المحامي نفسه مضطرا للتعامل والتحرك السريع خوفا من فوات المدة القانونية مع فرض الالتزام عليه بسداد المصروفات أو الرسوم أو الكفالات..إلخ، خلال فترة عمل منافذ التحصيل، ويتم ذلك من خلال الموظفين في المحكمة حيث أصبح الزحام والتكدس لدي بعض الموظفين المختصين معوقا عن تقديم الخدمة بالسرعة المناسبة مما يؤدي إلى وضع الموظف تحت ضغوط شديدة في التعامل. في الوقت الذي يسعى فيه المحامي إلى إنجاز أعماله في الوقت المناسب فلا ذنب له في قلة أعداد الموظفين في بعض الأقسام، أو تقاعس البعض عن الأداء السريع، أو قلة خبرتهم بما يستغرق وقت أكبر في أداء عمله.

ثانياً : لايوجد توحيد للتعليمات والإجراءات المطلوب اتباعها في كافة المحاكم، فيجد المحامي نفسه مجبرا على اتخاذ إجراء لم يكن متوقعا فيضطرب معه حساب الوقت، والمصروفات أحيانا والأمثلة كثيرة نذكر منها فرض بعض محاكم الاستئناف العالي دفع مقابل مالي على كل ورقة في المذكرات التحريرية التي يقدمها للمحكمة، وذلك قبل الجلسة مما يختلف عن الإجراءات المتبعة في محاكم أخرى.

ثالثاً : يجب مراجعة الإجراءات المعقدة التي يتم فرضها في بعض الأحيان لأجل منع التحايل أو التلاعب، وذلك بإيجاد وسائل ذكية من خلال التحول الرقمي بحيث نضمن سلامة الإجراءات وعدم التحايل عليها مع سرعة اتخاذها في الوقت المناسب واقترح إضافة الوقت الزمني مع التوقيع حتى يمكن تحديد عدد الساعات التي يتم خلالها إنجاز الإجراءات، وهذا نظام متبع في بعض الدول.

رابعاً : يجب على المحامي عند التعامل أن يكون عالماً بالإجراءات كاملة، ومستعدا لها وأن يتحلى بسعة الصدر والذوقيات العالية في التعامل وألا ينفعل، ويلجأ إلى التصعيد عند الضرورة للجهات الأعلى عند الاختلاف مع الموظف، كما يجب أن يقوم بإتمام أعماله في سعة من الوقت قدر المستطاع تحسبا للإجراءات الإستثنائية، أو المستحدثة التي قد تنال من الوقت الذي خصصه لإنجاز العمل.

خامساً : في حال حدوث خلافات أو مشادات بين المحامي وأحد العاملين في المحاكم، يجب أن تصدر نقابة المحامين بروتوكول تعاون مع كافة المؤسسات القضائية، ووزارة الداخلية بحيث يكون المتصدر حينئذ هو عضو مجلس النقابة الفرعية، أو العامة بدون تجاوز أو تصعيد من المحامي وأن يكون المحامي على حق في موقفه بعيداً عن التلاسن أو التشاجر، وفي حال تجاوز أيا من الطرفين يتم اتخاذ الإجراء المناسب بلا محاباة، أو مجاملة وبعيداً عن التعاطف لشخص على حساب آخر. على أن يتم تسجيل تلك الوقائع لدى نقابة المحامين في دفاتر تعد خصيصا لحصر هذا النوع من المخالفات سواء كان المحامي محقاً أو مخطأ، فإذا تكررت الأخطاء التي تحسب في حق

المحامي، كان على النقابة اتخاذ إجراءات رادعة ضده أما إذا حدث العكس فعلي النقابة اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد الموظف المعتدي بكل حسم، على أن يكون ذلك بعد مراجعة الجهة الرئاسية لهذا الموظف سيئ الخلق.

سادساً : علينا جميعا أن ندرك أنه من أعلى مراتب العدل هو القياس على النفس، فإذا تخيلت نفسك في مكان الشخص الذي تتعامل معه بالضغوط التي يعاني منها إذا ما كان الأمر كذلك فإن هذا سيجعلك متعاطفا لا متحفزا، وفي تجربة شخصية أود أن أشير إلى أنني بمجرد أن قلت للموظفين في أحد الأقسام -مجرد قول فقط -أنكم تستحقون قدر أعلى من التقدير وأنه لو كانت مقاليد أحوالهم بيدي لصرفت لكل واحد من مبلغ مالي فوري مع علبة شيكولاته من النوع الفاخر نظرا لهذا الجهد الرائع، كان رد الفعل أكثر من رائع واستطعت كسب ودهم واحترامهم لمجرد إبداء التعاطف والتقدير!!. سابعاً : أناشد السادة المسئولين في كافة المؤسسات التي تتعامل مع السادة المحامين وجمهور المواطنين أن تحفظ أربعة أمور مهمة وتقوم بتفعيله، الأول ضرورة توفير الكاميرات وجوباً في تلك الأماكن صوت وصورة لضمان الحيادية عند تحقيق وقائع التجاوزات أو الاعتداء.

أما الثانية فهي منع استخدام الهواتف النقالة للموظفين أثناء العمل حتى لأ تستغرق وقت العمل أما قبل الأخيرة فهي منع تناول الأطعمة أثناء فترة الدوام وأخيرا يجب منع ظاهرة غلق الغرف خلال فترة العمل، حيث أصبح من المالوف قيام الموظف بغلق حجرته التي تستقبل جمهور المتعاملين والانصراف بحجة أداء عمل في مكان آخر وهذه التصرفات تزيد من حالة الاحتقان لدي جمهور المتعاملين، والمؤسسة التي يتعاملون معها.

ماسبق قطرة في محيط السلبيات والتجاوزات التي يجب علينا أن نلقى الضوء عليها من أجل الارتقاء بلغة التعامل بين المحامين وكافة المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها وزارة العدل ووزارة الداخلية ولايجب أن نغفل الحقيقة الواضحة في أن أغلب المتعاملين في هذه المؤسسات على درجة عالية وراقية في التعامل وتقدير المسئولية أمام الله سبحانه وتعالى إرضاء لضمائرهم ثم أمام رؤسائهم وهو مايجب أن نقر به لهؤلاء.

ملحمة لنصرة العدالة

بقلم/ الدكتور محمد عبد الحميد جفلان

في مشهد تاريخي، جمع الجمعية العمومية لمحامين جمهورية مصر العربية في جميع أنحاء الجمهورية دون دعوة شخصية.

اتحد المحامين كعاداتهم لدعم زملاء الروب الأسود القضاء الواقف، لتقويم العدالة، ومساندة الدولة في تصحيح المسار، واستقامة ميزان العدل، ليدلي كل منهم بدلوه القانوني المبني على علم، ودراية، والفهم الصحيح للقانون وقواعد المحاكمة دون اي خروج على القانون، ولما لا وهم صناع القانون على مر التاريخ. فإذا كانت العدالة تسعى إليها المحاكم على اختلاف درجاتها، فإن تحقيق ذلك لا يكتمل إلا بجناحي العدالة (القاضي والمحامي)، فإذا كان القاضي يحمل على عاتقه مسئولية جما في الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة إلا أنه لا يملك الذهاب إلى موقعها، فهي تأتيه بعد جهد ومشقة التنقيب عنها، من خلال المحام الذي يسعى جاهداً لكشف غموض كل جريمة، ليقدمه بين يد القاضي مسنداً بالنصوص مدعما بالسوابق، ليرجح القاضي من خلال كل ذلك أحد كفات الميزان.

فالمحامي هو المصباح الذي يضئ الطريق للعدالة، وبه تستطيع العدالة ان تحلق في سماء الحق.

أثلجتم صدورنا بعد ربع قرن من العبث بقيمة وقامة المهنة

بقلم / مصطفي فتحي كيلاني المحامي

معالي السيد الأستاذ عبد الحليم علام نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب. السادة أعضاء مجلس نقابة المحامين والسادة نقباء الفرعيات والسادة أعضاء الجمعية العمومية لنقابة المحامين بجمهورية مصر العربية.

شكرا لكم أثلجتم صدورنا بعد ربع قرن من العبث بقيمة وقامة المهنة بفعل عشاق السلطة والتسلط أعدتم لقلعتكم عنفوانها وقوتها إذ تحتكم للقانون وتتمرس خلف الحق وتعتقد العدالة.

إنما استعنتم بالله وبأنفسكم فقط ولم تقبلوا أن تتملقوا سلطة مهما علا شأنها فهي هكذا مهنتكم تاجها الكرامة وزينة جبينها الحرية وروبها الأسود كرامة وحرية وحق وقانون دون مطمع ولا مطمح.

فخور بكم وأنا علي باب السبعين من العمر كنت قد فقدت الأمل كل الأمل فيمن يوقظها من ثباتها الطويل وأصارحكم فوجئت بكم تفعلونها فالله لك الحمد والشكر حتي ترضي.

وشكر الله مسعاكم وأيدكم بنصرة. إنه ليوم عظيم في تاريخ المحاماة كان اصطفافا غير مسبوق لعب فيه جيل الوسط دورا قياديا بارعا أيدناه ودعمه الجميع وتنزهت النفوس عن الأنا وصارت لحمة واحدة لا يقوي علي تفكيكها جبار عتي.

والله إنه ليكفيكم هذه الصحوة لتدخلوا من أوسع أبواب التاريخ بقامة مرفوعة وبزهو وخيلاء ليراكم التاريخ حيث كنتم في مطروح فتورق صفحاته زهرا وورودا.

الله لكم ومعكم في معارك الحق فتمسكوا بالحق ولحمتكم. كونوا دوما علي قلب رجل واحد إن أدركتكم مظلومية مظلوم وسعي إليكم ضعيف يطلب الغوث أهدر حقة بفعل يد طائلة تحتال علي كل ما هو حق ولا تقصد الا تشتيت جمعكم وفض لحمتكم.

الله أشهد لكم فكونوا علي قدر الشهادة وأنصفوا واعدلوا فهي أقرب للتقوي. وفقكم الله إلي ما يحبه ويرضاه.

أهم (١٠٠) قاعدة وضابط في "فن التفسير القانوني" [٤]

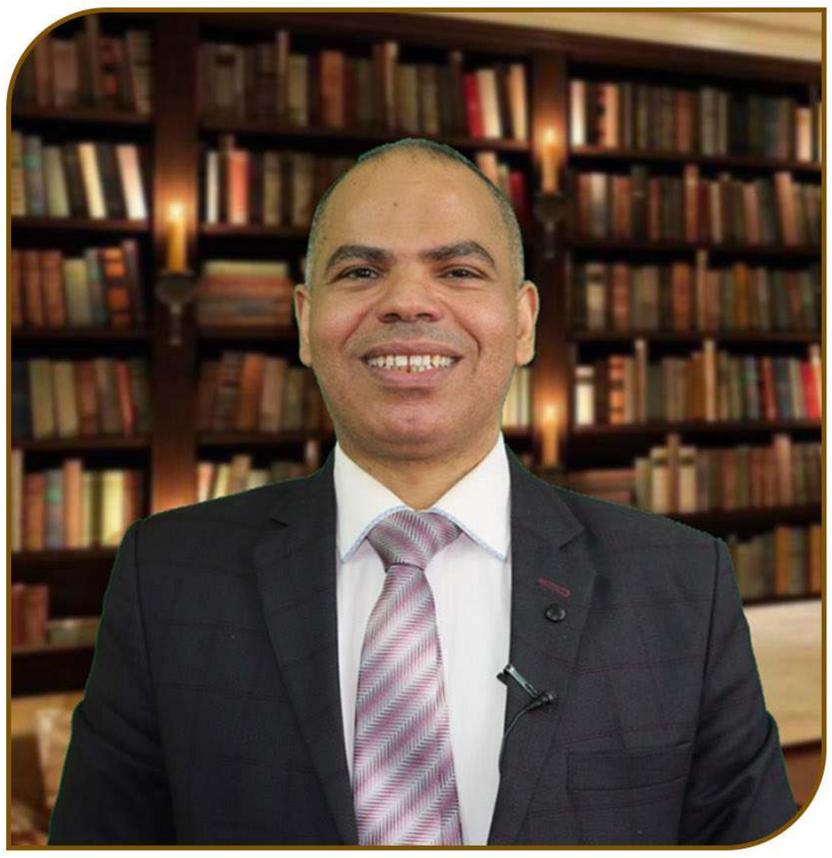

الدكتور محمد عبد الكريم أحمد الحسيني
أستاذ القانون المساعد بكلية الشريعة القانون IUM والمحامي.

للتفسير القانوني سلفٌ سابقٌ ألا وهم الأصوليون من علماء الشريعة الإسلامية؛ إذ ابتكروا "علم أصول الفقه" واختصوه بقسم عريض من القواعد الأصولية للقيام على فهم النصوص القرآنية ونصوص السنة النبوية المشرفة وعلى تفسيرها واستنباط الأحكام منها، وأهم هذه القواعد كانت طائفة "القواعد الأصولية اللغوية"، ثم القواعد الأصولية المنطقية، ثم القواعد الأصولية الشرعية وهي تتظافر فيما بينها للعمل على فهم النصوص الشرعية وتفسيرها على وجهها الصحيح صعودا إلى استنباط الأحكام منها وغف مراد الشارع.

وقد استقصى علماءُ الأصول علومَ اللغة العربية كافة وقواعدها وسننها وطرائق إيرادها للوقوف على كل ما يلزم فهم النص الشرعي واستخراج دلالته والوقوف على مقاصد الشرع فيه ، وهو ما هيأ للقانونيين أن يستنُّوا بهم وأن يعتمدوا طرائقهم فيما يتعلق بالنصوص التشريعية الوضعية، وبناء على ذلك تأتي هذه القاعدة السادسة المهمة على النحو التالي: يُعتدُّ بـ "القواعد الأصوليّة اللُّغوية" باعتبارها قواعدَ أساسيَّة ومعاييرَ موضوعية في فهم النصوص التشريعية وكشفِ دلالاتها واستخراجِ أحكامها وفقًا لمقاصد المشرّع منها.

إرشادات القاعدة وضوابطها: الضابط الأول: تتعدد القواعد الأصولية غير أن أهمها هو "القواعد الأصولية اللغوية" المناسبة لفهم النصوص التشريعية وتفسيرها.

الضابط الثاني: يُعتدُّ بـ "القواعد الأصولية المنطقية" أيضا ، باعتبارها ضوابط عقلية للفهم والتفسير واستخراج الأحكام من نصوصها.

الضابط الثالث: تنقسم دلالة النص القانوني التشريعية إلى دلالة منطوق ومفهوم ويجري عليهما ما يجري على النصوص الشرعية من ضوابط وتنظيمات.

وهذه نبذة عن القواعد الأصولية اللغوية : اهتم علماء أصول الفقه بالمباحث الدلالية لأهميتها لاستنتاج الأحكام الشرعية من النصوص الدينية. لذا نجدهم في كتبهم يعالجون مسائل العلاقة بين اللفظ والمعنى، والحقيقة والمجاز، والاشتراك اللفظي والترادف، والعام والخاص وغير ذلك. كذلك نجدهم يستعرضون أنواع الدلالات: اللغوية وغير اللغوية. ونراهم كذلك يقسمون طرق الدلالة اللغوية إلى:

الطريق الأول: دلالة المنطوق: هي دلالة اللفظ على حكم ذكر في الكلام ونطق به. أما عن أنواعها فهي: أ- دلالة المطابقة ومن أمثلتها من النصوص قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) [البقرة:٢٥٧]، حيث دلت العبارة بمنطوقها على تحليل البيع وتحريم الربا. وهي دلالة اللفظ على تمام معناه

ب- دلالة التضمن مثالها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) [المائدة:٧]. إذ هنا يدخل لحاجبان والعينان والأنف والشفتان والذقن...ضمن معنى (وجه) الجبهة ، وكما يلاحظ فإن دلالة اللفظ هنا إنما هي دلالة على جزء معناه .

ج- دلالة الالتزام : دلالة اللفظ على لازم خارج معناه مثل قولك "سقف" يقتضي بالضرورة حائط (جدار) فهو لا يتصور إلا به، وكذلك قولك هذا ابني فهو يقتضي بالضرورة أني أكبر منه سنا وهكذا.

الطريق الثاني: دلالة المفهوم: هي دلالة اللفظ على حكم (مفهوم) لم يذكر في الكلام بلفظه ولم ينطق به صراحة. وهي تنقسم إلى: (أ) مفهوم الموافقة: وهي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه لاشتراكهما في معنى يُدرك بمجرد معرفة اللغة، وهي نوعان: (١) فحوى الخطاب: وهو إذا كان المسكوت عنه أقوى في الحكم من المنطوق به، في مثل قوله تعالى في شأن الوالدين: (فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا) [الإسراء:٢٤]، ففحوى الخطاب هنا هو النهي عن الإيذاء بالضرب أو الشتم أو السخرية، وهذه الأمور أقوى في التحريم من كلمة التضجر (أف).

وكذلك قوله تعالى في شأن بيان المحرمات من النساء (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ) [النساء:٢٣]، فالنص يدل على حرمة الزواج ممن ذكرن لعلة النسب القوي، ويدل فحواه على تحريم أخريات لم يُذكرن لأنهن أقوى في النسب ممن ذُكرن؛ فيحرم الزواج من الجدات لأنه ذكر من هن أقل منهن كالخالات والعمات، وكذلك يدل بفحواه على تحريم الزواج من بنت الابن وبنت البنت لأنه حرم من هن أقل منهن في علة الحكم وهن بنات الأخ وبنات الأخت.

(٢) لحن الخطاب: وهو إذا كان المسكوت عنه مساويا في الحكم للمنطوق به، في مثل قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)، الذي يفيد أيضا حرمة إحراق أموال اليتيم أو إتلافها أو تبذيرها عليه أو على غيره، وفي مثل قوله تعالى: (وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ) [النساء:٩٢] فإنّ تقييد القتل بالخطأ في إيجاب الكفارة يدل على أن إيجابها في العمد أولى.

(ب) مفهوم المخالفة: دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه لانتفاء قيد من القيود المعتبرة، وهو أنواع:

(١) مفهوم الصفة، وهو دلالة اللفظ المقيد الحكم بوصف على ثبوت نقيض حكمه للمسكوت عنه الذي انتفى عنه ذلك الوصف، في مثل قوله صلى الله عليه وسلم (في سائمة الغنم زكاة)، فالحكم المستفاد عن طريق المخالفة: أن غير السائمة لا زكاة فيها.

(٢) مفهوم الشرط، وهو دلالة اللفظ المقيد الحكم فيه بشرط على ثبوت نقيض حكمه للمسكوت عنه الذي انتفى عنه ذلك الشرط، في مثل قوله تعالى: (وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) [الطلاق:٦]، فالحكم المستفاد عن طريق المخالفة أن المطلقة غير الحامل لا نفقة لها.

(٣)مفهوم الغاية، وهو دلالة اللفظ المقيد الحكم فيه بغاية على ثبوت نقيض حكمه للمسكوت عنه بعد تلك الغاية. والغاية إما زمانية، في مثل قوله تعالى: (وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) [البقرة:١٨٧]، الذي يفيد بالمخالفة أنه لا يجوز الأكل والشرب في رمضان بعد الفجر، أو غاية مكانية في مثل قوله تعالى: (فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) [المائدة:٦] الذي يفيد أنه لا يجوز غسل ما وراء المرفق من اليد في الوضوء.[انظر موقع الألوكة، وموقع جامعة الملك عبد العزيز على الشابكة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية ، وانظر للتفصيل دراستنا النظرية العامة للغة القانونية ص ٣٧٧ وما بعدها ، كلية الشريعة والقانون — IUM ٢٠٢١] تذكير بالقواعد السابقة في المقالات السالفة: القاعدة الأولى: تتعدد النصوص التشريعية وتتنوع الأوراق القانونية ذات الحاجة إلى الفهم العميق والتفسير القانوني الدقيق.

القاعدة الثانية: اتصال المفسر بالنص القانوني المراد تفسيره اتصالا صحيحا يؤدي إلى نتائج دلالية قانونية صحيحة.

القاعدة الثالثة: اقرأ النص القانوني المراد تفسيره قراءة جيدة ومتعددة، فعلى قدر قراءتك وتمعنك تبسط نفوذك وتمكنك إلى جوهر النص.

القاعدة الرابعة : يتكون النص القانوني —مثل أي نص آخر — من مفردات ومركبات وجمل وفقرات وعبارات، ومدلوله هو جملة مدلولاتها بروابطها وتفاعلها ومقتضياتها اللازمة.

القاعدة الخامسة تعدُّ لغةُ النص القانوني —محلَّ التفسير- المدخلَ الوجوبيَّ الأوَّلَ للوقوفِ على فَهْمِه وتفْسيرهِ واستنْباطِ أَحْكامِه.

وأهم إرشادات هذه القاعدة وضوابطها هي :

الإرشاد الأول: جهِّز حقيبتك اللُّغويَّة أوَّلا في كلِّ عملية فهم للنصوص والأوراق القانونية .

الإرشاد الثاني: تتكامل الحقيبةُ اللُّغويَّة مع الحقيبة القانونية في عمليات فهم مدلولات الألفاظ اللُّغويَّة ومفهوماتها القانونية في تراكيب وتكامل معا.

الإرشاد الثالث: عند تفسير النصوص التشريعية ينبغي اصطحاب المداخل الأصولية حيث القواعد الأصولية اللُّغويَّة والمداخل المنطقية.

الإرشاد الرابع: ابْدأ أولا بإعمال أدواتك اللُّغويَّة في فهم دلالة الألفاظ الوضعية ثم ضمِّها للدلالة الاصطلاحية القانونية، ثم تغليقها بدلالتها السياقية كما وردت في النص.

الإرشاد الخامس: التفسير القانوني هو ناتج الفهم الصحيح للنصِّ وهو مجموع معانيه اللُّغويَّة ودلالاته القانونية وسياقاته الوظيفية.

لجنة معاشات المحامين تفحص ٧٣٠ ملفاً خلال يناير

نشاط ملحوظ قامت به لجنة المعاشات برئاسة الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، وعضوية الأستاذ محمود الداخلي الأمين العام المساعد، والأستاذ محمد راضي مسعود، عضو مجلس النقابة العامة، ومدير الإدارة الأستاذ إبراهيم عبدالرازق، ومعاونة موظفي الإدارة، خلال شهر يناير، وذلك في مراجعة وفحص ملفات المعاشات للسادة المحامين لإنهاء الإجراءات والإحالة للإدارة المالية تمهيدا لصرف المعاشات للزملاء وأسرهم في أسرع وقت.

ففي ١٢ يناير اجتمعت اللجنة، وانتهت من فحص ومراجعة أكثر من (٦٠٠) ستمائة ملف من الملفات المعروضة على إدارة المعاشات بكافة أنواعها (تقاعد – وفاة – عجز كلي – عجز جزئي)، وتم إحالتهم للإدارة المالية لبدء صرفهم في فبراير المقبل.

كما اجتمعت اللجنة في ٢٤ يناير، وانتهت من فحص ومراجعة أكثر من (١٣٠) مائة وثلاثين من الملفات المعروضة على إدارة المعاشات بكافة أنواعها (تقاعد – وفاة – عجز)، وتم إحالتهم للإدارة المالية لبدء صرفهم في فبراير المقبل.

وتشهد اللجنة منذ تولى الأستاذ عبدالحليم علام، زمام الأمور في نقابة المحامين، اجتماعات دورية لمراجعة وفحص ملفات المعاش، وإحالتها بشكل فوري إلى إدارة المالية للتنفيذ.

ا.عبدالحليم علام
نقيب المحامين

ا. محمد راضي مسعود
عضو مجلس النقابة العامة

ا. محمود الداخلي
الأمين العام المساعد

أعمال حفر مشروع المركز الطبي للمحامين بأكتوبر

بدأت الشركة المنفذة لمشروع المركز الطبي للمحامين بأكتوبر أعمال الحفر تمهيدا لصب خرسانات الأساسات للمركز، والذي يأتي بناؤه تنفيذًا لتوجيهات الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب.

وكان الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، أجرى في الثاني من يناير الجاري، جولة تفقدية لأرض المركز الطبي الخاص بالنقابة بمدينة السادس من أكتوبر بحضور مهندسي الشركة المنفذة، حيث تم أخذ الإحداثيات تمهيدا لبدء أعمال الحفر والإنشاء.

وكانت نقابة المحامين سلمت في السابع عشر من ديسمبر الماضي، أرض موقع المركز الطبي إلى الشركة المنفذة للبدء في أعمال الإنشاء.

النقيب العام يتابع أولاً بأول

ويولي الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، أهمية كبيرة للمشروع حيث يحرص على متابعة المشروع أولا بأول، كما يحرص على تفقد أعمال المشروع بشكل دوري لما له من أهمية كبيرة، مؤكدا إنه سيكون إضافة كبيرة للنقابة والمحامين.

تشريعية النواب تشيد بإخلاء سبيل محامي مطروح

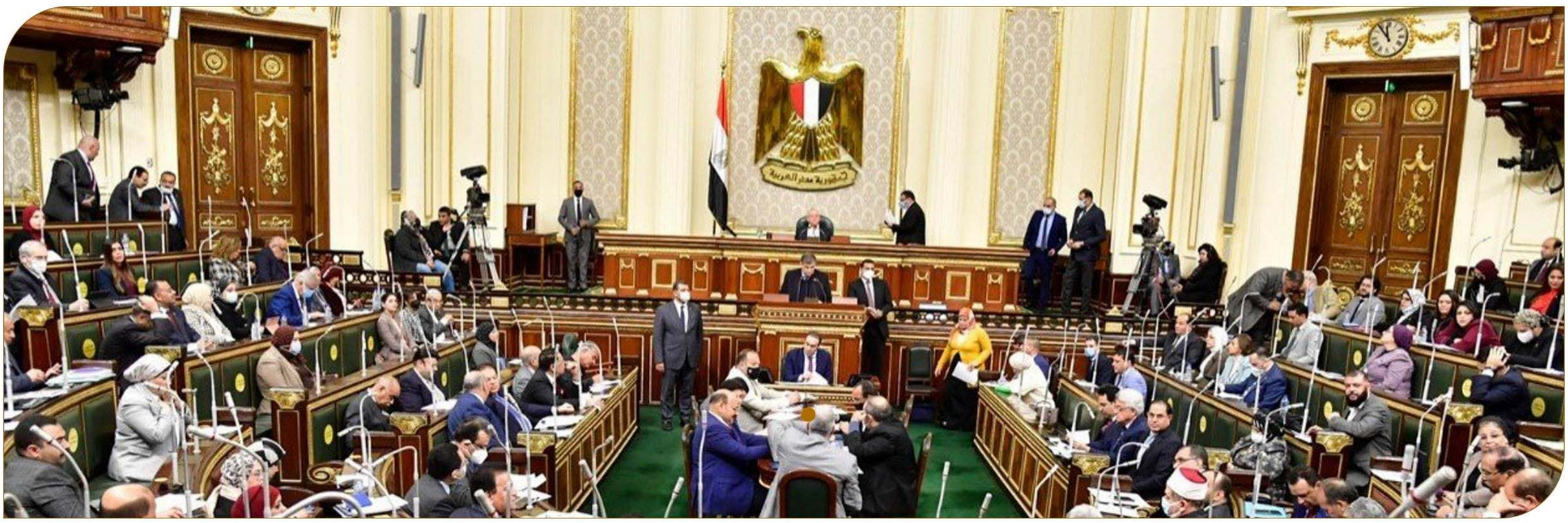

أشاد الدكتور إيهاب رمزى عضو لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب والمحامى المعروف واستاذ القانون الجنائى بقرار محكمة جنايات مطروح، بإخلاء سبيل محامين مطروح الـ ٦ بعد مرافعة استمرت لأكثر من ٦ ساعات موجهاً التحية والتقدير للدور الوطنى الذى قامت به نقابة المحامين برئاسة عبد الحليم علام نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب.

المحامين لهم دور مهم في تحقيق العدالة .. لا فرق بين القضاء الجالس والقضاء الواقف

قال الدكتور إيهاب رمزى، فى بيان له، إن المحامين لهم دورهم المهم فى تحقيق العدالة ولافرق بين القضاء الجالس والقضاء الواقف خاصة أن هناك حرصاً كبيراً من السلطة القضائية على التعاون مع المحامين لتحقيق العدالة، مطالباً من الحكومة تقديم جميع أنواع الدعم والمساندة للمحامين للقيام بدروهم على أكمل وجه فى كل مايتعلق من مهام جليلة لمهنة المحاماة العريقة.

إنهاء الأزمة في وقت قياسي

وثمن «رمزي»، الإسراع بانهاء هذه الأزمة فى توقيت قياسى يؤكد الحرص الكبير من جميع الأطراف على حل مثل هذه الأزمات من خلال الحوار الهادئ والبناء خاصة أن الدولة المصرية في مرحلة صعبة تطلب من الجميع ضبط النفس، والحفاظ على استقرار الأوضاع دون احتقان، أو بلبلة للرأي العام وهو ما التزم به الجميع وغلب المصالح العليا للوطن على أى مصالح أخرى.

النائب إيهاب رمزى

ووجه الدكتور إيهاب رمزي، التحية والتقدير للقضاء المصرى الشامخ والعادل والذى لا يتوانى لحظة فى الوقوف مع المحامين مشيدا لحضور المحامين بجانب زملائهم والذى كان حضارياً ومشرفاً لنقابة المحامين العريقة التتحرص على مساندة ودعم الدولة المصرية بجميع مؤسساتها.

ووصف الدكتور إيهاب رمزى موقف الحكومة المصرية بالمشرف فى مثل هذه الاحداث بعدم تدخلها من قريب أو بعيد معرباً عن سعادته الغامرة فى انهاء هذه الازمة بصورة حضارية وقانونية.

نقباء المحامين عبر التاريخ

عبد الحليم علام

ابراهيم الهلباوي

عبد العزيز فهمي

محمود ابو النصر

احمد لطفي

مرقص حنا

محمد ابو شادي

محمود بسيوني

محمد حافظ رمضان

محمد نجيب الغرابلي

مكرم عبيد

كامل صدقي

محمد علي علوبة

عبد الحميد عبد الحق

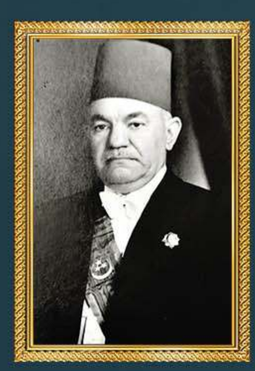

كامل يوسف صالح

محمود فهمي جندية

عمر عمر

محمد صبري ابو علم

عبد الفتاح القلشاني

عبد الرحمن الرافعي

مصطفي البرادعي

عبد العزيز الشوربجي

أحمد الخواجة

سامح عاشور

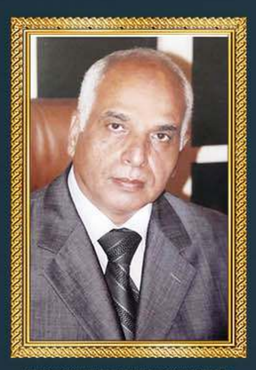

حمدي خليفة

رجائي عطية

مهام يقوم بها المركز الإعلامي

المركز الإعلامي، هو الواجهة الإعلامية لنقابة المحامين، والمسئول عن كل ما ينشر عن النقابة في الوسائل الإعلامية المختلفة، ويتصل بالنقيب العام وأعضاء المجلس بشكل مباشر لممارسة مهامه الموكلة إليه، ومنها إبراز جهود النقابة وتغطية نشاطاتها وفعالياتها المختلفة، كما يهدف إلى نشر ثقافة الوعي والتثقيف القانوني بين طوائف المجتمع، عبر منصاته الاعلامية، ويقوم بالمهام الآتيه:

- التغطية الإعلامية لكافة أنشطة النقابة العامة والنقابات الفرعية.
- التنسيق والإعداد مع الجهات الإعلامية التي ترغب في إجراء المقابلات الإعلامية، والبرامج مع النقيب العام.
- انتاج الأفلام الوثائقية والمواد الفيلمية لتوثيق إنجازات النقابة.
- إعداد نشرة دورية يومية مكتوبة وأسبوعية مصورة عن أنشطة النقابة.
- تكوين قاعدة معلومات وبيانات عن إنجازات مجلس النقابة.
- إبراز النقابة إعلامياً.
- تزويد الصحف والقنوات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية بالتقارير الإعلامية والبيانات الرسمية والأخبار والصور لنشاط النقابة والنقيب العام ومجلسه.
- التثقيف القانوني لشباب المحامين من خلال بث المعلومات والكتب والمواد المصورة والمسجلة القانونية.
- تنظيم المؤتمرات الصحفية للنقابة.
- الرد على استفسارات السادة المحامين عبر منصات المركز على السوشيال ميديا.
- الرد على الاستفسارات من الجهات الإعلامية.

منصات المركز الإعلامي

على جوجل باسم «نقابة المحامين المصرية»

على الفيس بوك باسم «نقابة المحامين المصرية»

على تويتر باسم «نقابة المحامين المصرية»

على انستجرام باسم «نقابة المحامين المصرية»

على التليجرام باسم «نقابة المحامين المصرية»

على اليوتيوب باسم «نقابة المحامين المصرية»

على الواتس اب برقم

+20 109 959 5404

نقابة المحامين

يمنكنك الان تحميل التطبيق مجاناً

يوفر المركز الإعلامي العديد من الخدمات عبر تطبيق النقابة الإلكتروني و الذي يمكن تحميله مجانا من جوجل بلاي، وآب ستور، ويحمل اسم (نقابة محامين مصر).

ويتيح التطبيق خدمة الاستعلام عن القيد، واشتراكات العلاج، وغيرها من الخدمات المهمة التي تقدمها النقابة.

ويضم التطبيق قسم يشمل مكتبة المحامي القانونية الذي يتوفر فيها العديد من الكتب والموسوعات والتشريعات وغيرها، إلى جانب جزء خاص بوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالنقابة العامة للمحامين.

وتضم أقسام التطبيق؛ تاريخ النقابة، وتشرح تشكيل المجلس، وصفة كل عضو فيه، وقسم خاص بالنقابات الفرعية، وجميع عناوينها وأرقامها.

كما يضم أقسام التطبيق أيضا؛ أخبار النقابة العامة، والنقابات الفرعية، وكل ما يهم المحامين، إلى جانب قسم خاص بالفيديوهات الخاصة بالنقابة.

متوفر الآن على

ANDROID APP ON Google Play

Available on the App Store

الخدمات التي يقدمها الموقع الإلكتروني

الموقع الإلكتروني يساعد السادة المحامين على معرفة كل ما يدور في النقابة العامة والنقابات الفرعية، ويقدم لهم خدمات إدارية حول إدارات النقابة المختلفة، وخدمات إعلامية بكل ما هو جديد من قرارات السيد الأستاذ نقيب المحامين، إلى جانب الخدمات التثقيفية.

يقدم الموقع الإلكتروني لمحة تاريخية عن نقابة المحامين ونشأتها وعن نقباء المحامين، إلى جانب تشكيل المجلس الحالي، وتعريف بالنقابات الفرعية، وإدارات النقابة المختلفة والخدمات التي تقدمها كل إدارة، واتحاد المحامين العرب، وطريقة الاشتراك به، بالإضافة إلى إمكانية تحميل نسخة من قانون المحاماة وفقًا لأخر تعديل.

كما يقدم مجموعة من الخدمات التثقيفية للسادة المحامين، تضم أحدث الأحكام الصادرة عن المحاكم في مصر، إلى جانب ما يستجد من مبادئ محكمة النقض، والتشريعات القانونية، بالإضافة إلى الدورات القانونية لنخبة من أمهر رجال القانون، ومحاضرات معهد المحاماة بكافة دوراته.

كما يضم الموقع مكتبة رقمية؛ تحتوى على مجمعة من الكتب القانونية، والمجلة الإلكترونية التي تصدر عن المركز الإعلامي، بالإضافة إلى إتاحة الاشتراك في بوابة التشريعات والأحكام المصرية، إلى جانب إتاحة مجمعة كبيرة من صيغ العقود المختلفة.

كما يقدم ويتيح أرقام للتواصل مع النقابة العامة والإدارات المختلفة من خلال الضغط على كلمة «اتصل بنا».